# جريمةُ الاعتداءِ علي المالِ العامِّ والملكِ العامِّ والحقِّ العامِّ

16جمادي الآخرة 1445 هـ – 29ديسمبر 2023 م

## العناصر

## أولًا: {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَـــتَ اللَّهِ لَا تُحْصُـــوهَا}.

## ثانياً: صورٌ ونماذجُ مِن الاعتداءِ علي المالِ العامِّ.

## ثالثًا: مِن مقاصـــــدِ الشريعـــةِ الإسلاميـــةِ.

## الموضوع

الحمدُ للهِ أرشدَ الخلقَ إلي أكملِ الآدابِ، وفتحَ لهُم مِن خزائنِ رحمتِه وجودِه كلَّ بابٍ، أنارَ بصائرَ المؤمنينَ فأدركُوا الحقائِقَ ونالُوا الثوابَ، وأعمَي بصائرَ المعرضينَ عن طاعتِهِ فصارَ بينهُم وبينَ نورِهِ حجابٌ، هدي أولئكَ بفضلِه وأضلَّ أولئكَ بحكمتِه وعدلِه إنَّ في ذلك لذكري لأولِي الألبابِ، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لهُ الملكُ العزيزُ الوهابُ، وأشهدُ أنَّ سيدَنَا مُحمدًا عبدُهُ ورسولُهُ المبعوثُ بأجلِّ العباداتِ وأكملِ الآدابِ صلَّي اللهُ عليهِ وعلي جميعِ الآلِ والأصحابِ وعلي التابعينَ لهُم بإحسانٍ إلي يومِ المآبِ وسلمْ تسليمًا.

## أولًا: {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَـــتَ اللَّهِ لَا تُحْصُـــوهَا}.

***عبادَ اللهِ: قالَ اللهُ تعالَي:** {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَـــتَ اللَّهِ لَا تُحْصُـــوهَا}(النحل18)، إنَّ نعمَ اللهِ علينَا لا تُعدُّ ولا تُحصَي وإنْ اجتهدنَا في ذلك فلن نستطيعَ إحصاءَهَا، ومِن هذه النعمِ نعمةُ المالِ، فبهِ قوامُ الحياةِ، وبهِ تُعَمَّرُ الأرضُ ، فالمالُ نعمةٌ مِن اللهِ تعالَي، ونحنُ مستخلفونَ في هذا المالِ؛ لأنَّ المالكَ لهُ علي الحقيقةِ هو اللهُ، قالَ اللهُ تعالي: {وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ }(7)(الحديد). فهذه الأموالُ التي في أيدِينَا إنَّمَا هي أموالُ اللهِ تعالَى، استخلفنَا اللهُ عليهَا، وإذا كانَ المالُ نعمةً، ونحن مستخلفونَ فيها، فإنَّ اللهَ تعالي سيسألُنَا عنهُ يومَ القيامةِ، عن مصدرِهِ، وعن أيِّ شيءٍ أنفقنَاهُ فيهِ.

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي اللهُ عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لاَ تَزُولُ قَدَمُ ابْنِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ خَمْسٍ، عَنْ عُمُرِهِ فِيمَ أَفْنَاهُ، وَعَنْ شَبَابِهِ فِيمَ أَبْلاَهُ، وَمَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَمَاذَا عَمِلَ فِيمَا عَلِمَ.(سنن الترمذي ). (عن مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ) أَمِنْ حَرَامٍ أَم مِن حَلَالٍ (وَفِيمَا أَنْفَقَهُ) في طَاعَةٍ أَوْ

مَعْصِيَةٍ.(تحفة الأحوذي). سؤالٌ عن مصدرِ المالِ، مِن حلالٍ أم مِن حرامٍ، وكذلك طرقِ تنميةِ المالِ ، وأيضًا كيفيةِ إنفاقِه، فلابُدَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ مشروعًا، وكذلك ينفقُ في وجوهٍ مشروعةٍ.

*** ولابُدَّ من القصد والاعتدال في إنفاقه كذلك**: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي اللهُ عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: " ثَلَاثٌ مُنْجِيَاتٌ، وَثَلَاثٌ مُهْلِكَاتٌ، فَأَمَّا الْمُنْجِيَاتُ: فَتَقْوَى اللهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَالْقَوْلُ بِالْحَقِّ فِي الرِّضَا وَالسُّخْطِ، وَالْقَصْدُ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَأَمَّا الْمُهْلِكَاتِ: فَهَوًى مُتَّبِعٌ، وَشُحٌّ مُطَاعٌ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ، وَهِيَ أَشَدُّهُنَّ.(شعب الإيمان للبيهقي).

وقالَ اللهُ تعالي: {وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا} (27)(الإسراء).

{وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ} مِن البرِّ والإكرامِ الواجبِ والمسنونِ وذلك الحقُّ يتفاوتُ بتفاوتِ الأحوالِ والأقاربِ والحاجةِ وعدمهَا والأزمنةِ.

{وَالْمِسْكِينَ} آتِهِ حقَّهُ مِن الزكاةِ ومِن غيرِهَا لتزولَ مسكنتُهُ، {وَابْنَ السَّبِيلِ} وهو الغريبُ المنقطعُ بهِ عن بلدِهِ، فيعطَي الجميعُ مِن المالِ علي وجهٍ لا يضرُّ المعطَي ولا يكونُ زائدًا على المقدارِ اللائقِ فإنَّ ذلك تبذيرٌ قد نهَى اللهُ عنهُ وأخبرَ: {إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ}؛ لأنَّ الشيطانَ لا يدعُو إلَّا إلى كلِّ خصلةٍ ذميمةٍ فيدعُو الإنسانَ إلى البخلِ والإمساكِ فإذا عصاهُ، دعاهُ إلى الإسرافِ والتبذيرِ، واللهُ تعالَى إنَّمَا يأمرُ بأعدلِ الأمورِ وأقسطِهَا ويمدحُ عليهَا، كما في قولِهِ عن عبادِ الرحمنِ الأبرارِ: {والذينَ إذا أنفقُوا لم يسرفُوا ولم يقترُوا وكان بينَ ذلكَ قواما}.(تفسير السعدي).

وقال تعالي أيضًا: {وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا }(29)(الإسراء).

{وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ} هذه كنايةٌ عن شدةِ الإمساكِ والبخلِ،{وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ} فتنفقُ فيما لا ينبغِي، أو زيادةً على ما ينبغِي، {فَتَقْعُدَ} إنْ فعلتَ ذلكَ {مَلُومًا} أي: تلامُ على ما فعلتَ {مَحْسُورًا} أي: حاسرُ اليدِ فارغهَا فلا بقيَ ما في يدِكَ مِن المالِ ولا خلفهُ مدحٌ وثناءٌ.(تفسير السعدي).
وعن عمارِ بنِ ياسرٍ رضي اللهُ عنهما عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: (اللهُمَّ أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ، يَعْنِي فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحُكْمِ فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى).(سنن النسائي الكبري).
وعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَحْسَنَ الْقَصْدَ فِي الْغِنَى، وَأَحْسَنَ الْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ، وَأَحْسَنَ الْقَصْدَ فِي الْعِبَادَةِ»(مسند البزار).
فلابدَّ للمؤمنِ أنْ يعيَ هذا جيدًا، فيتعاملُ مع هذه النعمةِ كمَا أرادَ اللهُ، حتي ينالَ الخيرَ والفلاحَ في الدنيا والآخرةِ.

## ثانياً: صورٌ ونماذجُ مِن الاعتداءِ علي المالِ العامِّ.

*عبادَ الله: إنَّ اللهَ سبحانَهُ وتعالَي حرَّمَ الاعتداءَ علي مالِ الغيرِ بأيِّ نوعٍ مِن أنواعِ العدوانِ،، وجعلَهُ ظلمًا يكونُ ظلماتٍ يومَ القيامةِ، ووضعَ لهُ عقوباتٍ دنيويةً بالحدِّ أو التعزيرِ بمَا يتناسبُ وحجمِ الاعتداءِ، و حرَّمَ علينَا الاعتداءَ على المالِ العامِّ و الممتلكاتِ العامّةِ، التي ليس لها مالكٌ معينٌ بل هي ملكٌ للجميعِ، ومِن صورِ الاعتداءِ علي المالِ:

* **الإهمالُ** : إنَّ الممتلكاتِ العامَّةَ أمانةٌ عندَ المسئولينَ عنهَا و القائمينَ عليهَا، فعليهم الحفاظَ عليهَا ، وعدمَ الإهمالِ فيهَا والتفريطِ في حفظِهَا، قالَ تعالَي: {وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ (8)}(المؤمنون)، فالمؤمنُ يحافظُ على الأمانةِ، والإهمالُ تضييعٌ للأمانةِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أن رَسُولَ اللهِ ﷺ قال : كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ.(صحيح البخاري).

***الإسرافُ والتبذيرُ**: الإسرافُ في الاستعمالِ اعتداءٌ علي المالِ العامِّ واهدارٌ لهُ، قالَ تعالَي { إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27) }(الإسراء)، وقال تعالي { إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (141)}(الأنعام )، فاللهُ لا يحبُّ المسرفين، وهذا إذا كان في مالٍ عامٍّ قد ائتمنَ عليهِ فالذنبُ أعظمُ وأقبحُ.

* **الرشوةُ**: فالرشوةُ أكلٌ للأموالِ بالباطلِ، وبها تضيعُ الحقوقُ، قال تعالى :{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ }(النساء)، وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي»(سنن أبو داود).

## ثالثاً: مِن مقاصـــــدِ الشريعـــةِ الإسلاميـــةِ.

*عبادَ الله: إنَّ الحفاظَ علي المالِ هو أحدُ مقاصدِ الشريعةِ التي أمرَ اللهُ تعالى بالحفاظِ عليها و الدفاعِ عنهَا لكى تستقيمَ الحياةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»(صحيح البخاري)، و هذه المقاصدُ هي: الدينُ و النفسُ و العقلُ و العرضُ والمالُ، و التفريطُ في الحفاظِ عليها يترتبُ عليهِ الكثيرُ مِن الآثارِ السيئةِ اقتصاديًّا وأخلاقيًّا و اجتماعيًّا، تضرُّ بالفردِ والمجتمعِ و تضيعُ حقوقَهُ و تسيئُ إلى حاضرِهِ و مستقبلِهِ، فضلًا عن سخطِ اللهِ و غضبِهِ و حلولِ نقمتِهِ و عقابِهِ في الدنيا و الآخرةِ، فقد شدّدَ سبحانَهُ العقوبةَ على مَن ينتهكُ حرمتَهَا في الدنيا، وفى الآخرةِ توعدَهُ ربُّ العزةِ بأغلظِ العذابِ.

اللهُمَّ أعنَّا علي ذكرِكَ وشكرِكَ وحسنِ عبادتِكَ، اللهُمَّ اجعلْ مصرَ أمنًا أمانًا سلمًا سلامًا سخاءً رخاءً وسائرَ بلادِ المسلمين، اللهُمَّ احفظهَا مِن كلِّ مكروهٍ وسوءٍ برحمتِكَ يا أرحمَ الراحمين، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنَا مُحمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه راجي عفو ربه عمر مصطفي